

تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

أ. بن الشيخ عبد الرحمان

طالب دكتوراه بجامعة ادرار

Email: abdouiedf@yahoo.fr

د. مدياني محمد

أستاذ محاضر بجامعة ادرار

Email: Mediani_mohamed@yahoo.fr

الملخص:

تقدم هذه الدراسة محاولة لتقييم الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، من خلال دراسة مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً، وقد اتضح لنا أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، ولكنها توازنات تركز على ريع المحروقات بدل ارتكازها على قاعدة إنتاجية متنوعة. كما أنها احتلت في معظم فترات الدراسة ترتيباً متأخراً، وهو ما يعني ضعف القدرات التنافسية للجزائر رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الاقتصاد الجزائري، أسعار النفط، البيئة الاقتصادية

Abstract:

This study provides an attempt to assess the situation of competitive Algerian economy during the period (2000-2014), through the study of global competitiveness index of the World Economic Forum annually, and it has become clear to us that Algeria has achieved positive results in indicators of macroeconomic balance, but balance based on the rents varied fuel instead of production. It also occupied most of arrangement

in late periods of study, which means the weak competitiveness of Algeria despite the enormous potential.

Keywords: competitiveness, Algerian economy, oil prices, economic environment

مقدمة:

لقد أدركت الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 أنه لا خيار أمامها سوى تبني اقتصاد السوق الكفيل بتنويع الإنتاج الجزائري خارج المحروقات وتعزيز القدرات التنافسية لاقتصادها، فاعتمدت لهذا الغرض سياسات الخصخصة إلى جانب رفع القيود على المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير كما أبرمت اتفاقيات شراكة على المستوى الاقليمي والعالمي. لكن بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على تبني هذا التوجه الاقتصادي، لازال الاقتصاد الجزائري يعاني من أزمة تبعية لأسعار النفط، وبات ذلك جلياً خاصة بعد تراجع أسعار النفط منتصف العام الماضي (2014) من سقف 114 دولارا للبرميل إلى أدنى من 50 دولارا، بمعدل تدنٍ بلغ أكثر من 50%، مما يضع الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصادات ذات القدرات التنافسية الضعيفة. ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية هذه الدراسة والتي نلخصها في التساؤل التالي: ما مدى تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل

الامكانات المالية المرتبطة بأسعار النفط؟

ولمعالجة هذا الموضوع، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أولاً: مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها؛
- ثانياً: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري؛
- ثالثاً: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري؛

المحور الأول: مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها

تعتبر التنافسية في الوقت الراهن أحد المواضيع التي شغلت الكُتَّابَ والباحثين في الحقل الاقتصادي، إذ نجد لها هياكل تعنى بدراساتها، تحليلها وقياسها، وتساعد الحكومات في وضع السياسات والتصحيحات اللازمة لرفع مستويات معيشة أفرادها.

01- مفهوم التنافسية الدولية:

اهتم الفكر الاقتصادي قديما وحديثا بمفهوم التنافسية وكيف يمكن لدولة ما أن تنفذ إلى الأسواق الخارجية، وتوسع من أسواقها بما ينعكس على رفاهية أفرادها، ولعل ما أسهم به آدم سميث ومن بعده دافيد ريكاردو يعتبر اللبنة الأولى التي كتبت ونظرت للمفهوم¹، كما يعتبر العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري الأمريكي في عهد الرئيس "رونالد ريجان" خلال الفترة (1981-1987) من أهم الأسباب التي زادت من الاهتمام بموضوع التنافسية، خاصة مع تكوين لجنة للبحث في تنافسية الصناعات الأمريكية وأسباب تدهور قدراتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية².

ويختلف هذا المفهوم باختلاف القطاع؛ فمفهومها على مستوى المؤسسة يختلف عن مفهومها على مستوى القطاع، ويختلف عن

¹ Andreas Mitschke, **The Influence of National Competition policy on the International Competitiveness of Nations**, Physica verlag Heidelberg, Germany, 2008, P 94.

² مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 15.

مفهومها على مستوى الدولة.

وعموماً يكثر الحديث ويشدد الجدل أكثر عند التطرق لمفهوم التنافسية على مستوى الدولة، فالتنافسية الدولية في نظر بول كروغمان مجرد وسوسة لا أساس لها، والاهتمام بها سيقود لا محالة إلى حروب تجارية بين الدول وتبني سياسات تجارية أكثر حمائية، بينما يعتقد بورتر أن الدول تتنافس فيما بينها من خلال أنشطتها الصناعية، ليصب اهتماماته على كيفية بناء صناعات تنافسية، في حين يذهب مختصون آخرون وهيئات دولية مهتمة بهذا الشأن إلى القول بأن هذا التنافس واقع بين الدول، وهو ليس سلبياً بالضرورة، إذ لا وجود لخاسر ورابح في هذه المنافسة كما هو الحال على المستوى الجزئي¹.

وقد أخذ هذا المفهوم اهتمام المنظمات والهيئات الاقتصادية المعنية بإدارة الأعمال الدولية، وكذا اهتمام الكتاب الاقتصاديين، وهو الأمر الذي نلاحظه من خلال تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم التنافسية على مستوى الدولة، نذكر منها ما يلي:

- عرّف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) التنافسية بأنها: "العوامل التي تُمكّن الاقتصادات الوطنية من تحقيق النمو المستدام والازدهار بعيد المدى"².

- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تنافسية الدولة بأنها: "قدرة الاقتصاد على القيام، في ظل ظروف السوق الحرة

¹ Stephane GREGOIR, Française MAUREL, **Les indices de compétitivité des pays: Interprétation et limites**, INSEE, Paris, 2002, P 3.

² مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص 27.

والعادلة، بإنتاج السلع والخدمات التي تلبي معايير الأسواق الدولية، مع القيام في الوقت نفسه بحفظ وزيادة مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين على المدى الطويل"¹.

- وعرف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) التنافسية بأنها: "أداة تحليل كيفية قيام الدولة أو الشركة بإدارة مجموع قدراتها لتحقيق الازدهار أو الربح"².

- أما المعهد العربي للتخطيط (API) فيعرف التنافسية بأنها: "الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمنافسة من قبل الاقتصادات الأجنبية"³.

تتفق هذه التعريفات في مجملها حول الهدف من التنافسية الدولية الرامي إلى تحسين دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية، وتختلف عن بعضها البعض في كيفية تحقيق ذلك. فالبعض يرى أن تحقيق البلد لنتائج تجارية مع الخارج دليل على تنافسيته، في حين يرى آخرون أن تنافسية البلد تقاس بمدى تحقيقه لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

¹ أسامة عبد الحميد، القدرة التنافسية لاقتصادات التعاون الخليجي، المجلة العراقية، المجلد الثاني، العدد 5، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2003، ص4.

² حيان أحمد سلمان، جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري، الاقتصادية الالكترونية، العدد 423، دمشق، 2009، ص01.

³ مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص28.

02- مؤشرات قياس التنافسية الدولية:

تكفل مؤشرات قياس التنافسية الدولية معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلاً نظرياً دقيقاً لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول¹. وتتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة؛ والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، نذكر منها:

- مؤشرات جزئية: وتتمثل في: نمو الإنتاجية والدخل الحقيقي للفرد، سعر الصرف، رصيد الحساب الجاري، وتركيب الصادرات والحصة السوقية².

- مؤشرات موسعة: هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تُعد دورياً تقارير عن التنافسية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات والهيئات (المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، المعهد العربي للتخطيط،....). نكتفي بذكر مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي؛ والذي بدأ بإصدار تقريره السنوي حول التنافسية الدولية منذ عام 1979، وشهد طيلة العقود الثلاثة الماضية تطوراً وتحسيناً في مؤشرات تماشياً مع مستجدات نظريات النمو والعوامل الاقتصادية ذات الصلة بالتنافسية. كما يتم إعداد التقرير بمساهمة متخصصين بارزين وهيئات ومعاهد

¹ محمد مدياني، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة ادرا-الجزائر، 2014، ص470.

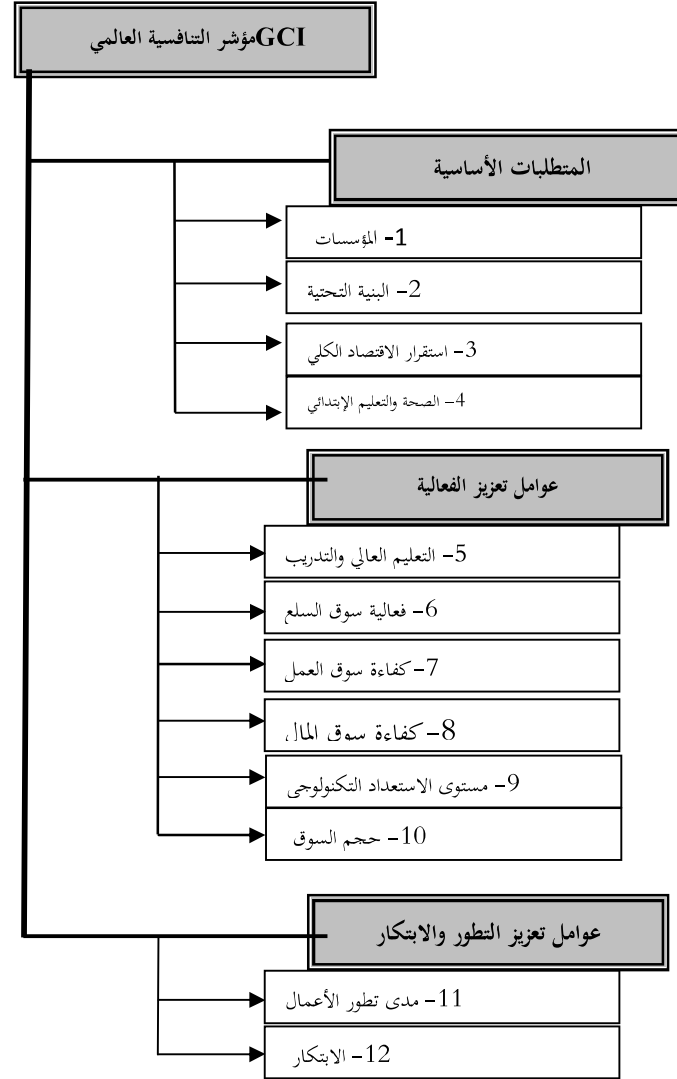
² نيفين حسيت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2010، ص47.

علمية عالمية، ومنذ عام 2005 صار المنتدى يركز في تحليله للتنافسية على أدوات أكثر وضوحا تقيس الأداء على المستوى الجزئي والكلي. إضافة إلى إدخال البعد البيئي والاجتماعي بما يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة.

ويضم مؤشر التنافسية العالمي إثني عشر مؤشرا (ركيزة)، تعكس في مجملها مجموعة العوامل المحددة للنمو والمؤثرة فيه، والشكل الموالي يبين هذه الركائز¹:

¹ يمكن الإطلاع أو تحميل تقارير التنافسية العالمية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي انطلاقا من الموقع الإلكتروني للمنتدى www.wef.com

الشكل رقم (01): الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام (2012-2013)



Source: World Economic Forum (WEF) , The Global competitiveness report 2012-2013 , Geneva , 2012, P.4-7.

المحور الثاني: تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2014).

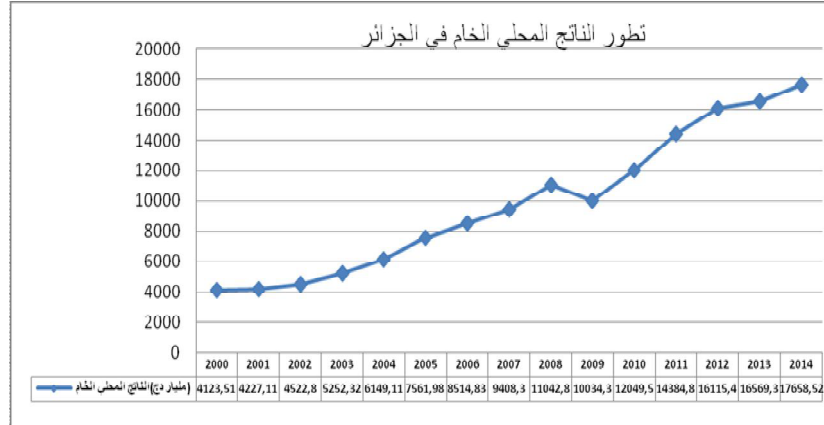
نسعى إلى دراسة وتشخيص وضعية الاقتصاد الوطني من خلال دراسة تطور مؤشرات التوازنين الداخلي والخارجي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014.

01- مؤشرات التوازن الداخلي:

أ- الناتج المحلي الخام PIB ومعدل نموه:

يعتبر الناتج المحلي الخام أهم مؤشر للتوازن الداخلي لاقتصاد ما، ويبرز الشكل التالي تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)



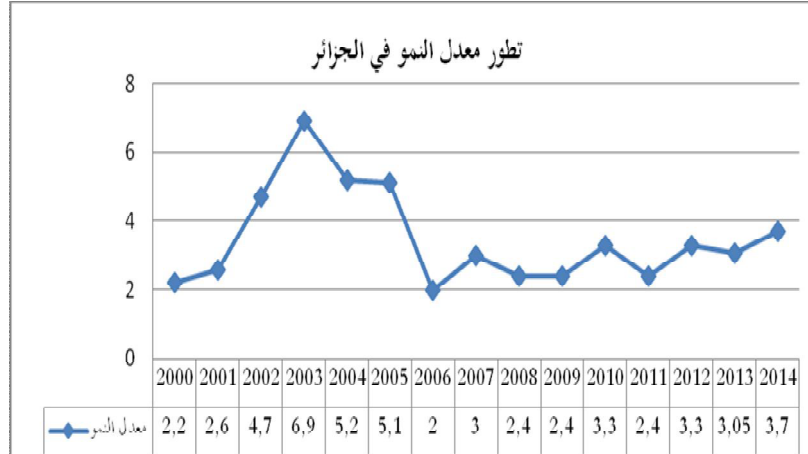
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2008-2011 و2013 وبيانات البنك الدولي لعام 2014.

من خلال تطور مؤشر الناتج المحلي، نلاحظ أنه عرف نمواً مستمراً طيلة فترة الدراسة، عدا عام 2009 أين سجل انخفاضا متأثراً

بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. ويرجع الفضل في هذا النمو المضطرد إلى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. وعليه فقد سجل معدل النمو تزايداً من عام لآخر، إذ انتقل من 2.2 % عام 2000، ليصل إلى 6.9 % عام 2003، فيما استقر خلال عامي 2004 و 2005 عند معدلي 5.2 % و 5.1 % توالياً، ليتراجع عام 2006 إلى 2 % متأثراً بتراجع زيادة معدلات نمو أسعار النفط حينها من أكثر من 40 % عام 2005 إلى دون 20 % عام 2006. وعليه قد كانت معدلات النمو مرتفعة خلال هذه السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول* ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى. أما في عام 2007 فقد استقر هذا المعدل عند مستوى 3 % وانخفض بعدها سنة الأزمة العالمية إلى 2.4 %. وعرف معدل النمو عودة إلى التحسن التدريجي بعد عام 2010، حيث بلغ 3.3 % لينخفض في عام 2011 إلى 2.4 %، ويستقر عند معدل 3 % كما يوضحه في الشكل (03) أدناه.

* برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE - (أو المخطط الثلاثي 2001-2004)؛ الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدراً بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له ولجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقاً، لمزيد من التفصيل أنظر: محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

الشكل رقم (03): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014).



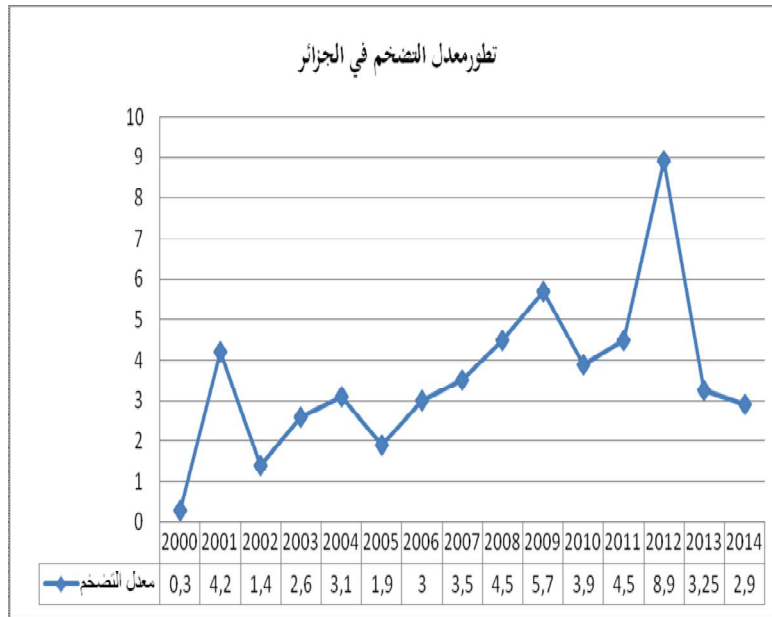
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2008-2011 و2013 وبيانات البنك الدولي لسنة 2014.

ب- التضخم:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المرافق أدناه أن معدل التضخم في الجزائر تراجع إلى 0.3% مطلع الألفية بعد ما سجل معدلات قياسية سنوات التسعينات من القرن الماضي إذ بلغ سنة 1991 نسبة 31.7%، ليعاود الارتفاع بعدها عام 2001 إلى 4.2% متأثراً بالسياسة المالية التوسعية، وخلال الفترة (2002 – 2005) سجل هذا المعدل نسباً مختلفة بلغت من 1.4%، 2.6%، 3.1% إلى 1.9% على التوالي، واستمر معدل التضخم في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً ليبلغ ذروته عام 2012 بنسبة 8.9%، ليعاود الانخفاض عام 2013 إلى 3.25% ويستقر عند نسبة 2.9% عام 2014. ويعزى ارتفاع معدل التضخم سنة 2012 والذي بلغ أكثر من 97% إلى الارتفاع القياسي

في أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحوم الأغنام نتيجة ارتفاع دخل الأسر بموازاة عدم كفاءة السوق وغياب المنافسة.

الشكل رقم(04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)



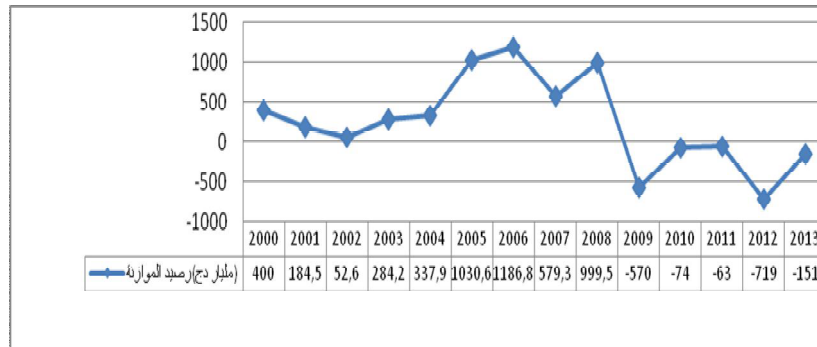
المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات
عموماً فإن تذبذب معدلات التضخم في الجزائر خاصة بعد عام 2005 له ما يبرره من عدم استقرار الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، إلا أنه وفي ظل استمرار دعم المواد الاستهلاكية الأساسية فإن هذه المعدلات لا تعكس التغيرات الحقيقية في الأسعار.

ت-رصيد الموازنة:

يعبر رصيد الموازنة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهي أداة تستعمل لخدمة التوازن الاقتصادي العام، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومات إلى إحداث توازن صارم وعلى العكس من ذلك، فإنها تلجأ إلى إحداث عجز من أجل إنعاش اقتصادها¹.

تنتم معظم موازنات دول العالم بعجز في موازنتها، ذلك أن نفقاتها غالباً ما تكون أكبر من إيراداتها، وللتعرف على وضعية رصيد الموازنة في الجزائر، نستعمل الشكل رقم (05) الموضح لتطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2013.

الشكل رقم (05): تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

لقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول طيلة العشرية

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003، ص 202.

الماضية لينعكس ذلك على رصيد الموازنة الذي سجل فوائض استمرت حتى سنة 2009 أين سجل عجزاً قدر بـ 570.3 مليار دج؛ حين شهدت أسعار البترول تراجعاً حاداً ، وتواصل العجز بعدها رغم ارتفاع أسعار البترول، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الجارية خصوصاً الأجور والتحويلات؛ فقد شكلت نفقات التسيير ثلثي النفقات العمومية في عامي 2011 و 2012.

ويرى بنك الجزائر في تقريره لسنة 2012¹ أن الارتفاعات المعتبرة في أجور الموظفين العموميين والتحويلات الجارية التي لم تتواءم مع الاقتطاعات الضريبية على النشاط الاقتصادي خارج المحروقات تؤثر سلباً على سير الاقتصاد وسلوك الأعوان الاقتصاديين والتنوع الاقتصادي المرتقب، كما إن إفراط الحكومة في دعم أسعار المواد الأساسية، الماء، الطاقة والوقود كان له آثاراً سلبية على الاقتصاد. فقد أحدثت الزيادات في الأجور بأثر رجعي نمطاً جديداً في الاستهلاك، إذ ارتفع استهلاك السلع المعمرة كالسيارات والتي بلغت مستويات قياسية عامي 2011، 2012، واستهلاك مفرط للوقود (تم اللجوء إلى استيراد الوقود (البنزين) من الخارج). وفي كثير من الأحيان لم ينعكس هذا الدعم الحكومي على الأسعار بقدر ما أدى إلى تنمية ظاهرة التهريب إلى دول الجوار*.

¹ تقرير بنك الجزائر لسنة 2012، ص. 107.

* اتسعت ظاهرة التهريب لتشمل الوقود، المواد الغذائية، الأدوية، المنتجات الفلاحية وحتى المستلزمات الطبية.

كما يبدو أن رصيد الموازنة لا يعبر بشكل صادق عن مجموع إيرادات الدولة ونفقاتها فإنشاء الجزائر لعدد كبير من الصناديق الخاصة الممولة من الإيرادات الجبائية البترولية خاصة صندوق ضبط الإيرادات وباقي الصناديق التنموية الجهوية، أفقد رصيد الموازنة دلالة الاقتصادية، فالمؤشر الأكثر دلالة هو رصيد الخزينة العمومية (Solde Global de Trésor) الذي لم يتمكن من الحصول على معطيات حقيقية حوله.

وأشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الجزائر عاشت يسرا ماليا غير مسبوق، ولكنها وضعية بقيت هشة خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات. وعلى الجزائر - حسب بنك الجزائر¹ - أن تواجه تحديين كبيرين ناتجين عن السياسة التوسعية في إنفاقها، يتعلق الأول بقابلية استمرارية الإنفاق على المدى المتوسط، ويتعلق الآخر بأثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي.

02- مؤشرات التوازن الخارجي:

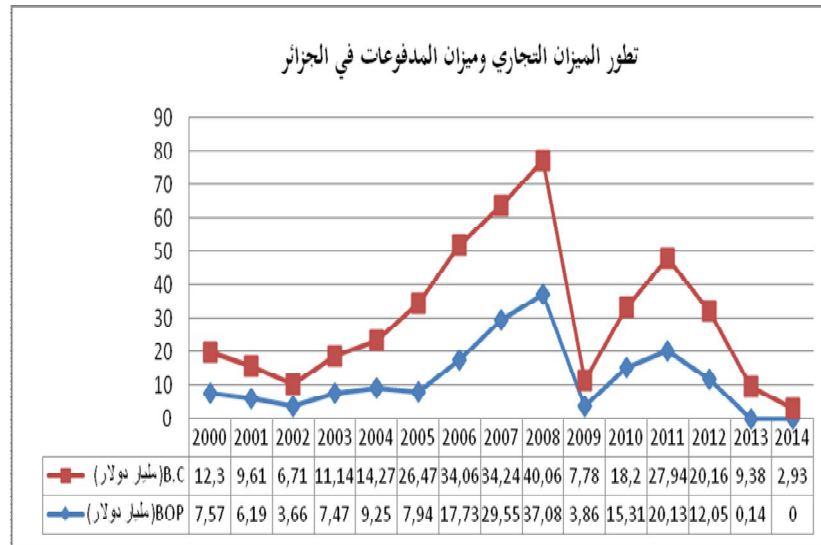
أ- رصيد ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي لكونه يسجل كل العمليات التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وتتجلى أهميته في التحليل الاقتصادي في مدى ارتباط وتداخل الاقتصاد الوطني مع باقي العالم، وفيما يلي تطور أرصدة ميزان المدفوعات (BOP) وكذا الميزان التجاري (BC) في الجزائر

¹ تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 107.

للفترة (2000-2014) موضحة في الشكل رقم (06) الموالي:

الشكل رقم (06): تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2006-2008-2010 وبيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS).

يظهر الجدول والرسم البياني أعلاه، أن رصيد الميزان المدفوعات

حقق عام 2000 فائضاً قدر بـ 7.57 مليار دولار واستمر في تحقيق الفائض وصولاً إلى حدود 37 مليار دولار سنة 2008. وهذا يرجع إلى الرصيد الإيجابي للميزان التجاري المتأتي من ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات. غير أن الأزمة المالية سنة 2008 ألقت بظلالها على أسعار المحروقات التي أثرت بدورها على إيرادات صادرات الجزائر ليسجل رصيد ميزان المدفوعات عام 2009 تراجعاً إلى 3.86 مليار دولار ليعاود بعدها الارتفاع متماشياً مع ارتفاع أسعار البترول من جديد، فحقق فائضاً قدر بـ 15.3 مليار دولار و 20.1 مليار دولار عامي

2010 و 2011 على التوالي، وبعدها تراجع هذا الفائض إلى 12 مليار دولار سنة 2012 ثم 0.14 مليار دولار عام 2013 متأثراً بتراجع الكميات المصدرة من محروقات الجزائر من جهة وتراجع أسعار المحروقات من جهة أخرى.

ويرى بنك الجزائر في تقريره لعام 2013 أنه بالرغم من تحقيق رصيد إيجابي في ميزان المدفوعات، إلا أن التآكل القوي في فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم، إضافة إلى ذلك يبدو أن مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأت بكامل الآثار المرجوة¹.

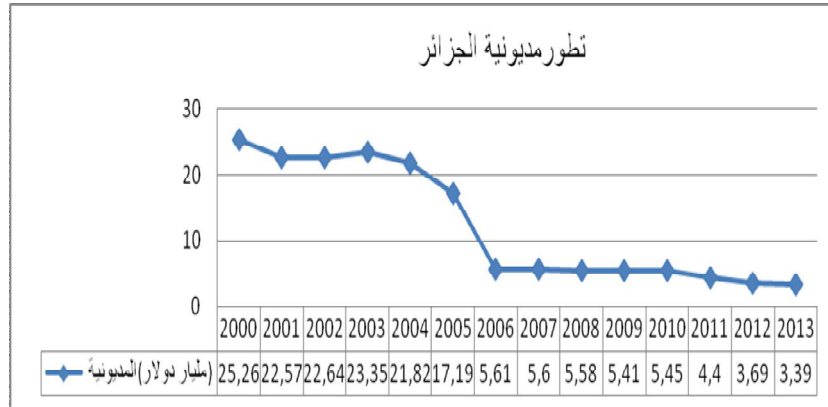
ب- المديونية الخارجية:

انعكس ارتفاع أسعار البترول عام 2000 إيجاباً على قيمة صادرات الجزائر من المحروقات؛ غذ بلغت 21.7 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات. إلا أن تراجع رصيد المدفوعات سنة 2001، دفع الجزائر للاقتراض مجدداً، كما كان لانخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو وارتفاع قيمة الواردات الاجمالية سنة 2003 الأثر المباشر في ارتفاع الديون المتوسطة وطويلة الأجل، ومع إبرام الجزائر لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول الإتحاد الأوروبي فقد إرتفعت ديونها بالأورو في مقابل الدولار؛ حيث إرتفعت ديونها بالأورو بنسبة 24.48% في حين عرفت نسبة ديونها المقومة بالدولار ثباتاً نسبياً؛ إذ بلغت 39% من إجمالي الديون خلال

¹ تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص 65.

سنتي 2003 و 2004، واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الإنخفاض لتصل إلى حوالي 5.61 مليار دولار في عام 2006، ومن أهم أسباب هذا الإنخفاض إرتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في مارس 2006 قيمة 62.25 دولار أي حصول الجزائر على عائدات بالعملات الأجنبية بنحو ستين مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من وارداتها.

الشكل رقم (07): تطور مديونية الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000، 2006، 2008، 2010، 2013.

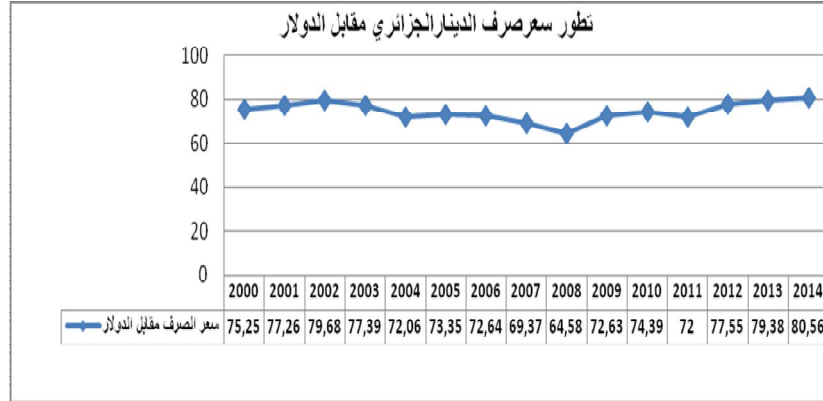
وواصل مستوى الدين تراجع له ليبلغ 3.39 مليار دولار عام 2013 (حوالي 5 % من إجمالي الصادرات)، وهو مستوى قياسي غير مسبوق، جعل الجزائر تتمتع بأريحية مالية في ظل محيط دولي تميزه المخاطر السيادية الشديدة (أزمات الديون السيادية). وبالنتيجة، تراجعت خدمة الدين العمومي توافقا مع انخفاض حجم الدين إلى 0.52 مليار دولار عام 2013 ما يمثل نسبة 0.76 % من إجمالي الصادرات عوضاً

عن 59 % عام 1999. أما فيما يخص هيكل الدين العمومي الخارجي حسب العملات فقد تراجعت حصة الدولار عام 2013 إلى 37.80%، وارتفعت حصة الأورو إلى 53.46%، وبلغ الريال نسبة 4.89 %، الين 0.61 % وعملات أخرى 3.23 %¹.

ت-سعر الصرف:

يشير الشكل رقم (08) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار قد عرف استقرارا طيلة هذه الفترة، إذ تنتهج الجزائر سياسة سعر الصرف المرن المدار حفاظا على استقرار صرف العملة رغم ارتفاع احتياطي الصرف.

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 – 2014).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر-2000-2006-2008-2012 ولحصائيات وزارة المالية.

¹ تقرير بنك الجزائر 2013، ص 8.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر نجحت في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد؛ إذ عرفت الفترة (2000-2014) استقراراً اقتصادياً سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أننا يمكن تأكيد أن هذا الاستقرار كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة، وبالتالي سيفقد الاقتصاد الجزائري هذه الميزة بتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المحور الثالث: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري.

لتحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري، نعتمد على مؤشرات جزئية وموسعة التي تم ذكرها في المحور الأول. تتمثل الجزئية في الناتج المحلي الخام، مكوناته وانعكاساته على تطور دخل الفرد الجزائري، وكذا تطور رصيد الميزان التجاري وهيكل الصادرات في الجزائر، أما الموسعة فتتمثل في تقارير التنافسية العالمية من عام 2009 إلى عام 2014.

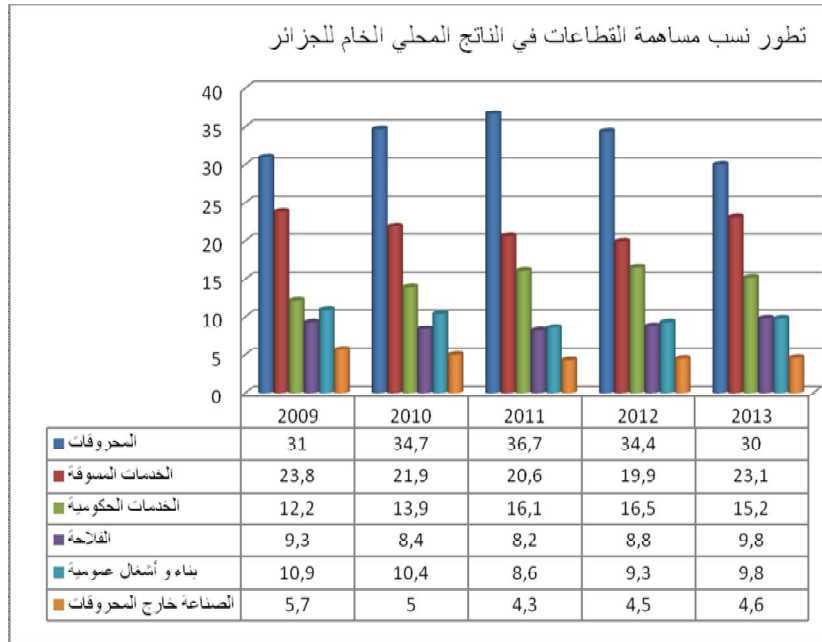
01- المؤشرات الجزئية:

أ- الناتج المحلي الخام والدخل الفردي:

تظهر معطيات الشكل رقم (03) أن الناتج المحلي الخام شهد نموا مضطربا من 2.4 % عام 2009 ليبلغ 3.7% عام 2013؛ إذ تمثل المحروقات المكون الأكبر للناتج المحلي الخام كما هو موضح بالشكل رقم (09)، بحوالي الثلث، وعلى العكس من ذلك تأتي الصناعة خارج المحروقات المكون الأقل مساهمة في تكوين هذا الناتج وذلك في حدود 5 %.

وبالنظر إلى هذه المعدلات المحققة (الشكل رقم 03) في ظل تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي المتقل بتبعات الأزمات العالمية المتلاحقة (الأزمة المالية العالمية 2009، أزمة الديون السيادية)، فإن الاقتصاد الجزائري يعد تنافسيا بتحقيقه لنمو مستمر ومستقر. ويتجلى ذلك أيضا في الشكل الموضح لتطور الدخل الفردي في الجزائر، الذي ارتفع من 4027 دولار للفرد عام 2009 إلى 4435 دولار، ثم 5304 دولار و 5694 دولار عام 2012، ليتراجع عام 2013 إلى 5438 دولار متأثرا بتراجع أسعار المحروقات.

الشكل رقم (09): تطور نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام (2009-2013).

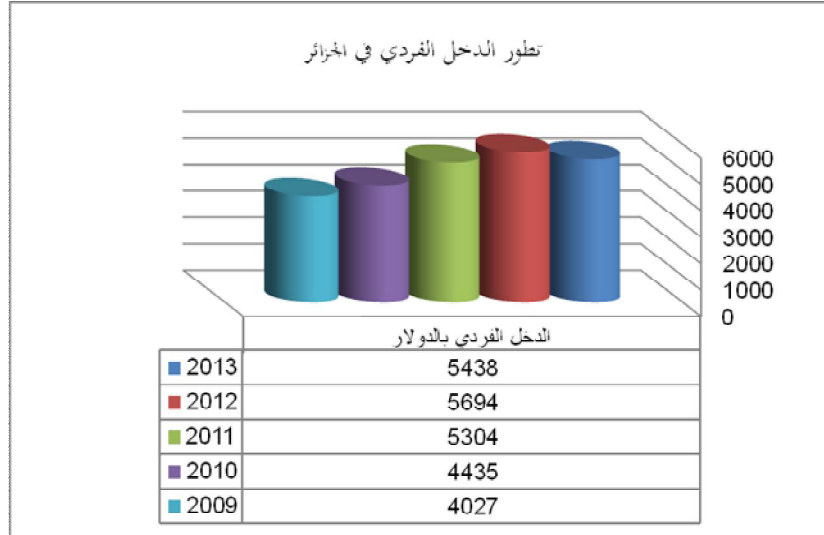


المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر 2013.

هذا النمو الاقتصادي المحقق في مجمله يبدو مريحا ولكنه في حقيقة الأمر مقلق بالنظر إلى مرتكزاته، فهو يتكئ كلية على قطاع المحروقات الذي يحرك باقي القطاعات الأخرى، فقطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى قطاع الخدمات يستمدان معدلات نموها من التدخل الكبير للحكومة من خلال برامج السكن وبرامج الأشغال العمومية الكبرى، إضافة إلى تزايد عدد المرافق الحكومية وموظفي القطاع الحكومي وأجورهم، وهذا الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر لنمو الناتج المحلي يجعل من استدامته أمرا صعبا جدا في ظل تراجع أسعار النفط بوتيرة متسارعة في الآونة الأخيرة.

الشكل رقم (10): تطور الدخل الفردي في الجزائر (2009 - 2014).

(دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

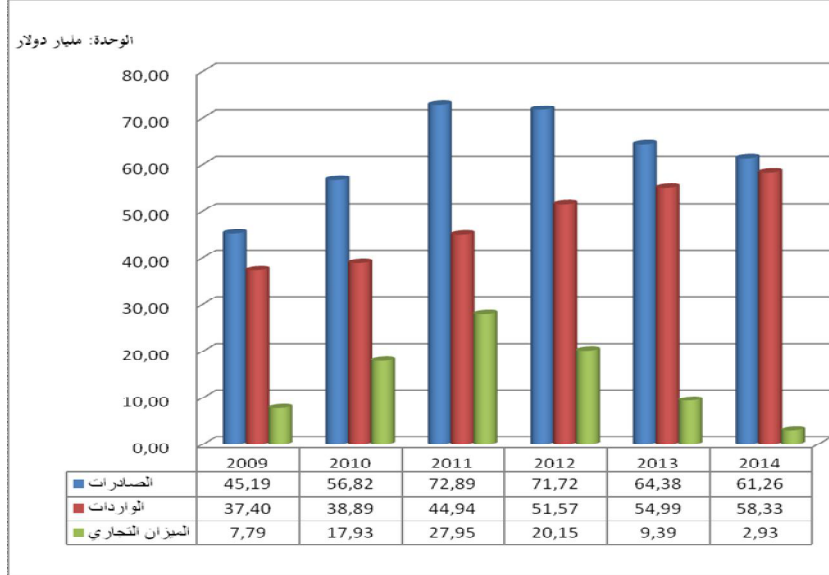
<http://donnees.banquemondiale.org>

ب- تطور الميزان التجاري:

استعاد الميزان التجاري الجزائري تحقيقه لفوائض معتبرة بعد سنة 2009؛ حيث تراجع الفائض من 40 مليار دولار سنة 2008 إلى أقل من 08 مليار دولار سنة 2009، ليحقق فواض متوالية الارتفاع بلغت ذروتها عام 2011 بـ 27.95 مليار دولار. كما يعتبر عام 2012 بداية تراجع رصيد الميزان التجاري، فمن 27.5 مليار دولار عام 2011 إلى 20.15 مليار دولار عام 2012 ثم تراجع سريعاً عام 2013 ليلبلغ 9.39 مليار دولار، ليشهد عام 2014 سقوطاً حراً مسجلاً رصيماً بـ 2.93 مليار دولار.

والواضح أن رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطاً وثيقاً وطردياً بسوق النفط، فكلما انتعش وتحسنت أسعاره كلما ارتفع هذا الرصيد، إلا أن عام 2012 شهدت بداية تراجع الكميات المنتجة والمصدرة من المحروقات والذي يعزى إلى محدودية الاكتشافات الجديدة التي كان يفترض أن تعزز وتجدد من الطاقة الإنتاجية في الجزائر. تزامناً مع هذا التراجع لصادرات الجزائر، شهدت قيمة الواردات الجزائرية ارتفاعاً غير مسبوق، لتبلغ في حدة تراجع أسعار النفط آواخر عام 2014 قيمة تجاوزت 58 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي الناتج عن تعدد وكبر المشاريع الحكومية الكبرى من جهة، بالإضافة إلى طلب قطاع العائلات المتزايد والمتنوع نتيجة تحسن القدرة الشرائية وتأثيرات العولمة على أنماط الاستهلاك والأذواق.

الشكل رقم (11): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر لعام 2013 ونشريات وزارة المالية.

ت-تطور هيكل الصادرات:

يمكن القول إن الجزائر لا تصدر شيئا غير الطاقة التي تمثل 98 % من إجمالي الصادرات، في حين يتقاسم الجهاز الإنتاجي والفلاحي والصناعات الاستخراجية غير صناعة النفط البقية القليلة أي 2% من إجمالي الصادرات. إن تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة لتراجع أسعار النفط وارتفاع قيمة الواردات، إضافة إلى عجز الجهاز الإنتاجي في الجزائر عن تصدير 2 مليار دولار سنويا خارج المحروقات، يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا غير تنافسي من حيث نتائجه التجارية.

الشكل رقم (12): تفصيل هيكل لصادرات الجزائر ومكوناتها
خلال الفترة (2009 - 2013).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر 2013.

02- المؤشرات الموسعة:

أ- ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في تقارير التنافسية العالمية للفترة (2009-2014)

لتقييم تنافسية الجزائر، ارتأينا إجراء مقارنة بينها وبعض الدول العربية، وقد اخترنا لذلك كل من السعودية باعتبارها دولة نفطية على غرار الجزائر، إضافة إلى تونس والمغرب باعتبارهما دولتين منفتحتين على العالم تجارياً. وبناءاً على معطيات الجدول رقم (01) أدناه، فقد احتلت السعودية المرتبة 28 في تقرير عام 2009، تليها تونس في المرتبة 40 والمغرب في المرتبة 73 وأخيراً الجزائر في المرتبة 83 وهذا حسب مجموعات المؤشرات.

أما على مستوى المؤشرات، فقد حلت تونس أولا في مؤشرات المؤسسات، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب فيما تصدرت الجزائر مؤشر البنية الاقتصادية. أما بقية المؤشرات فقد كانت فيها السعودية الأولى. واحتلت تونس المرتبة الأخيرة في مؤشرات البنية الاقتصادية وحجم السوق، أما المغرب فحل الأخير في مؤشري الصحة والتعليم الابتدائي وكفاءة سوق العمل، وعن بقية المؤشرات، فكانت الجزائر في ذيل الترتيب.

وفي تقرير 2010، تقدمت السعودية 07 مراكز أي من المرتبة 28 إلى المرتبة 21، وكذلك الأمر بالنسبة لتونس التي انتقلت من المرتبة 40 إلى المرتبة 32 محققة تقدما بـ 08 مراكز. أما المغرب والجزائر فقد تراجعتا في الترتيب من المرتبتين 73 و 83 إلى المرتبتين 75 و 86 على التوالي نتيجة تراجع ترتيب مجموعة المتطلبات الأساسية لكليهما من 57 و 61 إلى 64 و 80 على التوالي، وتصدرت السعودية هذه الدول في ترتيب كل المؤشرات باستثناء مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي ومؤشر التعليم العالي والتدريب اللذين كان التفوق فيهما لتونس باحتلالها المرتبتين 31 و 30. وسجل المغرب تأخرا في مؤشرات الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق العمل، وبقيت الجزائر متأخرة في المؤشرات الأخرى عدا مؤشر حجم السوق.

وفي تقرير عام 2011، انتقل ترتيب السعودية والمغرب من المرتبتين 21 و 75 إلى المرتبتين 17 و 73 على التوالي، أما الجزائر فقد تراجعت بمركز واحد إلى المرتبة 87، لكن تونس تراجعت من المرتبة

32 إلى المرتبة 40 متأثرة بتداعيات الربيع العربي أو ما أطلق عليه حينها ثورة الياسمين.

وتصدرت السعودية في عام 2011 كل المؤشرات عدا مؤشر الصحة والتعليم العالي الذي بقي التفوق فيه لتونس، وسجلت الجزائر أيضا تأخرا في معظم المؤشرات المتبقية.

وفي تقرير عام 2012 الذي غابت عنه تونس لنقص البيانات، تراجعت السعودية بمركز واحد لتحل في المرتبة 18، وهذا لتراجع مجموعتي محفزات الكفاءة والإبداع والابتكار، فيما دفع تحسن ترتيب مجموعة محفزات الكفاءة المغرب ليحقق تقدما بثلاثة مراكز من المرتبة 73 إلى المرتبة 70، فيما تراجعت الجزائر بـ 27 مركز، أي من المرتبة 87 إلى المرتبة 110 لتراجع ترتيب كل مجموعات المؤشرات. وكالعادة، حلت السعودية أولا في ترتيب كل المؤشرات فيما تواصل تأخر الجزائر في ترتيب المؤشرات.

أما في تقرير عام 2013، فقد تراجع ترتيب كل من السعودية والمغرب من المرتبتين 18 و 70 إلى المرتبتين 20 و 77 على التوالي، أما تونس التي عادت إلى التقرير فقد حلت في المرتبة 89، كما سجلت الجزائر تقدما بـ 10 مراكز من المرتبة 110 إلى المرتبة 100. ويعزى تراجع السعودية إلى تراجع ترتيب مؤشراتنا في التقرير، كمؤشر البنية التحتية ومؤشر التعليم العالي وكذا مؤشر سوق السلع، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب الذي سجل تراجعا في ترتيب بعض المؤشرات كمؤشر البنية التحتية ومؤشر الاستعداد التقني ومؤشر درجة تطور شبكات

الأعمال ومؤشر الابتكار. وبالنسبة لتقرير عام 2014 فقد تراجعت فيه كل من السعودية وتونس بـ 04 مراكز لتصبحا في المرتبتين 24 و 87 بعدما كانتا في المرتبتين 20 و 83 على التوالي، أما الجزائر فقد انتقلت من المرتبة 100 إلى المرتبة 79، كما أن المغرب هو الآخر تقدم في الترتيب من المرتبة 77 إلى المرتبة 72، وسجلت السعودية تراجعاً في ترتيب المجموعات متأثرة بتراجع مؤشر المؤسسات، الصحة والتعليم، التعليم العالي، كفاءة سوق السلع والاستعداد التقني والابتكار.

الجدول رقم (01): تطور ترتيب الجزائر، المغرب، تونس والسعودية للفترة (2009 -

2014)

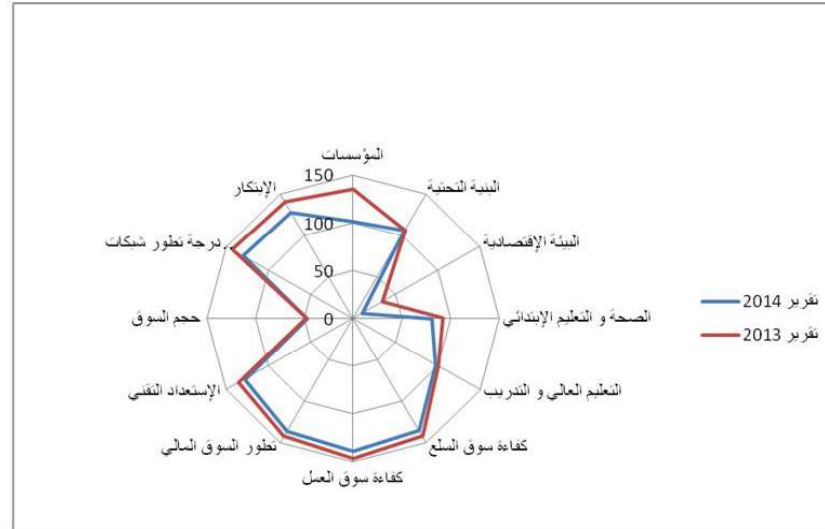
السعودية		تونس		المغرب		الجزائر		
الترتيب العام	المجموعات	الترتيب العام	المجموعات	الترتيب العام	المجموعات	الترتيب العام	المجموعات	
28	30	40	35	73	57	83	61	تقرير 2009
	38		56		91		117	
	33		45		88		122	
21	28	32	31	75	64	86	80	تقرير 210
	27		50		88		107	
	26		34		79		122	
17	16	40	42	73	54	87	75	تقرير 2011
	24		58		83		122	
	24		43		79		108	
18	13	/	/	70	68	110	89	تقرير 2012
	26		/		79		136	
	29		/		84		144	
20	14	83	74	77	69	100	92	تقرير 2013
	27		88		84		133	
	29		79		100		143	
24	15	87	85	72	57	79	65	تقرير 2014
	33		94		78		125	
	32		93		82		133	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية 2009، 2010، 2011، 2012،

2013، 2014.

ب- ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية 2013 و2014:
لم يكن تقرير التنافسية العالمي 2014 كسابقه، إذ حلت الجزائر
في المركز 79 من أصل 144 دولة شملها التقرير محققة تقدما بـ 21
مركزا. يبين لنا الشكل الموالي تطور ترتيب المؤشرات بين عامي 2013
و2014.

الشكل رقم (13): ترتيب المؤشرات في تقرير التنافسية 2013 و2014.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية 2013 و2014.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

إن القفزة النوعية التي حققتها الجزائر بتقدمها 21 مركزا، جاءت
كنتيجة لتحسن ترتيب مجموعات المؤشرات كلها فمجموعة المتطلبات
الأساسية قفزت من المرتبة 95 إلى المرتبة 62. ومجموعة محفزات
الكفاءة انتقلت من المرتبة 133 إلى المرتبة 125 أما مجموعة الإبداع
والابتكار فقد حلت في المرتبة 133 بدل المرتبة 143.

وبحسب الشكل أعلاه، فقد سجلت جميع المؤشرات تحسناً باستثناء مؤشر البنية التحتية وهذا لتأخر البلد سواء في نوعية الطرق، الموانئ أو المطارات والكهرباء والاتصالات. في حين لا تزال مؤشرات كفاءة سوق السلع، كفاءة العمل، وتطور السوق المالي، الاستعداد التقني ودرجة تطور شبكات الأعمال في مؤخرة الترتيب، بل إن بعض المؤشرات الفرعية في آخر الترتيب كمؤشر نسبة مشاركة المرأة في العمل الذي حل في المرتبة الأخيرة للعام الثالث على التوالي ومؤشر طاقة الإبداع الذي حل في المرتبة ما قبل الأخيرة للعام الثالث على التوالي أيضاً. وغيرها من المؤشرات كمؤشر عدد الإجراءات لبدء المشروع 139، ثقل الإجراءات الجمركية 137، جودة التسيير 141، استعمال التكنولوجيا في المؤسسات 138، جودة التسويق 139، الإنفاق على البحث والتطوير 138، التنسيق بين الجامعة والصناعة في البحث والتطوير 137.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة؛ فإن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما

يلي:

- تمكنت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومع ارتفاع اسعار النفط تمكنت من توظيف مواردها الجبائية الفائضة عن ميزانيتها في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لمواجهة تقلبات أسعار النفط، وتسديد جزء هام جدا من مديونيتها

الخارجية. وبالتالي تكون الجزائر قد حافظت على توازاناتها الاقتصادية، مستفيدة من تحسن أسعار النفط طيلة عقد ونيف من الزمن.

- بالرغم من هذا الأداء الاقتصادي الكلي المستقر، فإن دراستنا للوضع التنافسي للجزائر من خلال المؤشرات الجزئية أثبتت أنها لا تزال ضعيفة، هشة، تفتقر إلى قاعدة إنتاجية متنوعة تحررها من التبعية المزمدة للنفط كمولد وحيد ورئيس للنمو. كما احتلت الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، عدا ما تعلق بمؤشرات الأداء الاقتصادي.

- إن هذا الترتيب المتأخر يؤكد حقيقة فشل الحكومات والسياسات المتعاقبة في تحقيق وعودها بشأن بعث الإنتاج الوطني وتويعه مما يندرج بتكرار أزمات انخفاض أسعار النفط.

- إن اكتساب الدول لمزايا تنافسية هو حصاد استثماراتها المتراكمة على مدار أعوام في المورد البشري، التكنولوجيا، البنية التحتية، الجامعات ومراكز البحث العلمي والتقني وغيرها من عوامل الإنتاج المتقدمة التي أشار إليها بورتر في تحليله لعوامل الإنتاج، لذلك فإن أي تأخر في تدارك النقائص البيئية والواضحة في تقارير التنافسية العالمية، سيفوت على الجزائر فرص تحقيق النمو مستقبلا، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط.

وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح التوصيات

التالية:

- يتوجب على الجزائر إنشاء مرصد وطني للتنافسية، يعنى بدراسة وتحليل المركز التنافسي للجزائر، ويرفع النتائج والتوصيات إلى الحكومة من أجل وضع التصحيحات والتصويبات اللازمة.
- على الجزائر أن تستغل الفترة الحالية لتراجع أسعار النفط من أجل بناء اقتصاد يعتمد على قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة، تحظى فيه الصناعات التحويلية بالأولوية.
- العمل على التحسين والتطوير المستمر للمؤشرات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية والوطنية حتى تحظى بالمزيد من الثقة والإجماع.
- العمل على إثراء موضوع التنافسية على مستوى الجامعات و مخابر البحث، فتشعب الموضوع يقتضي عملا جماعيا للإحاطة به.

قائمة المراجع:

- أسامة عبد الحميد، القدرة التنافسية لاقتصادات التعاون الخليجي، المجلة العراقية، المجلد الثاني، العدد5، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2003.
- حبان أحمد سلمان، جدلية التنافسية الصناعية وجوهرها ومؤشراتها في الاقتصاد السوري، الاقتصادية الالكترونية، العدد423، دمشق، 2009.
- مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- محمد مدياني، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد31، جامعة ادرار - الجزائر، 2014.
- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

- نيفين حسبت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2010.
 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003.
 - التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000-2006-2008-2010-2012-2013.
 - تقارير التنافسية 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.
- www.wef.com
- Andreas Mitschke, **The Influence of National Competition policy on the International Competitiveness of Nations**, Physica verlag Heidelberg, Germany, 2008.
 - Stephane GREGOIR, Françoise MAUREL, **Les indices de compétitivité des pays: Interprétation et limites**, INSEE, Paris, 2002.
 - World Economic Forum (WEF), The Global competitiveness report 2012-2013, Geneva, 2012.
 - <http://donnees.banquemondiale.org/>